مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مآلات انتخابات المحافظات.. القدم الأولى لمن يتقن فن الممكن

عبد العزيز عليوي العيساوي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

مآلات انتخابات المحافظات.. القدم الأولى لمن يتقن فن الممكن

عبد العزيز عليوي العيساوي*

مقدمة

أن أبسط مفهوم للسياسة يتلقاه طالب المرحلة الأولى ضمن تخصص العلوم السياسية هو أن السياسة باختصار تعني «فن الممكن». ولما كان الفن يعني عدداً من الفعاليات البشرية التي يتم التعبير عنها بصرياً أو سمعياً أو حركياً من أجل إيصال الأفكار، فإن فن الممكن في السياسة يعني الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى ظهور أفعال بصرية أو سمعية أو حركية للتعبير عما يدور في خواطر الإنسان تجاه المواقف والتطورات السياسية التي تشهدها دولته وفقاً للإمكانيات المتوفرة. وهذا ما مهدت له انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة التي أفرزت فائزين يمتلكون فرصة قول كلمة السبق في مرحلة ما بعد الانتخابات، وكذلك خاسرين لم يحالفهم الحظ في الفوز، غير أن ذلك لا يعني أنهم أصبحوا خارج المعادلة السياسية التي يمتلك القدم الأولى فيها من يتقن التعامل مع فن الممكن.

أولاً: المشهد السياسي بعد الانتخابات

أفرزت انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في 18 ديسمبر/كانون الأول2023 واقعاً سياسياً جديداً ستلعب لغة الأرقام دوراً مهماً فيه كون المقاعد تمثل معياراً مهماً لتحديد الأطراف التي ستشكل الحكومات المحلية، لكن تبقى التفاهمات السياسية حول الإدارات الجديدة في المحافظات هي الأهم لأن النظام الديمقراطي في العراق لا يتجزأ، وما يجري العمل به في المركز بعد كل انتخابات سيكون حاضراً بقوة عند الحديث عن أسماء المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات الجدد.

وعند النظر إلى النتائج التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فإن تحليل المشهد الحالي بعد الانتخابات يتطلب التوقف عن الرباعية الآتية:

1-تفوق متوقع

لم يكن حصول تحالف نبني على أكبر عدد من المقاعد في المحافظات مستبعداً، لأسباب

* باحث.

عديدة أبرزها وجود قوى سياسية مهمة ومؤثرة في التحالف، فضلاً عن امتلاك مكوناته لجمهور ثابت، بالإضافة إلى قدرته على الانتشار أفقياً في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، وكذلك الحال مع ائتلاف دولة القانون الذي يجيد التعامل مع قوانين الانتخاب، واعتاد الوجود في موقع متقدم ضمن ترتيب أعلى الفائزين سواء كان في الانتخابات النيابية أو المحلية، وكذلك الحال مع تحالفي قوى الدولة وتقدم اللذين حصل كل منهما على مقاعد تتناسب مع جماهير التحالفين.

2-تصدر المحافظين

إن تصدر محافظي البصرة وواسط وكربلاء نتائج الانتخابات في محافظاتهم بعد حصولهم منفردين على نحو 250 ألف صوت يشير بوضوح إلى بروز ظاهرة المحافظين الذين فرضوا أنفسهم أرقاماً صعبة في محافظاتهم، مما صعب المهمة على الأطراف السياسية الأخرى المطالبة بأن تضع بالحسبان النتائج إلى حصل عليها بعض المحافظين، التي أظهرت واقعاً سياسياً جديداً في بعض المحافظات قد لا يؤثر كثيراً في المعادلة إلا أنه فرض فاعلين ومؤثرين جدد.

3-تنافس محموم

التنافس لم يقتصر على المحافظات التي تصدرت فيها قوائم المحافظين، بل أن المحافظات الأخرى التي حصل فيها بعض التحالفات على نتائج متقاربة دون أن تكون هناك أغلبية مريحة لأحد ستشهد هي الأخرى تنافساً محموماً لانتخاب المحافظين ورؤساء المجالس، ومن المتوقع أن يتطلب تشكيل الحكومات المحلية في هذه المحافظات وقتاً أطول، لأن بعضها سيبقى بانتظار تدخل سياسي للتوصل إلى تفاهمات سياسية بشأن المناصب المهمة من أجل ضمان تحقق أغلبية تمرير المحافظين ورؤساء المجالس.

4-خارج حسابات معادلة سانت ليغو.

كما هو الحال مع آلية سانت ليغو المعدلة التي تعطي مقاعد أكثر لمن يشكل تحالفاً أكبر فقد تسببت هذه الآلية بخسارة التحالفات الصغيرة، وحتى الواسعة التي دخلت الانتخابات في أكثر من محافظة. وعلى الرغم من هذه الخسارة التي لحقت بأغلب التحالفات المشاركة، إلا أن مشاركتها كانت ضرورية لأسباب عديدة في مقدمتها خوض النزال الانتخابي من أجل الاستفادة من هذه التجربة قبل خوض الانتخابات النيابية المقبلة.

ثانياً: السياسة فن الممكن

إن الوصول إلى الحد الأدنى من الفهم للسياسة يتطلب الإجابة على السؤال الآتي: ما هي السياسة؟ والإجابة تكون عن طريق تناول أهم التعريفات التي حددت هذا المفهوم، إذ عرفتها الموسوعة العلمية الصادرة عن جامعة كولومبيا على أنها «علم دراسة الحكومة، ودراسة عملية الممارسة السياسية، ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي»، في حين عرفها معجم ليتريه الفرنسي على أنها «فن حكم المجتمعات الإنسانية، أما أحد أهم واضعي القواعد الحديثة لعلم السياسية ديفيد ايستن فإنه كان ينظر إلى السياسة بوصفها «علم يهتم بالتوزيع السلطوي الإلزامي للقيم في المجتمع»، في حين عرفها معجم العلوم الاجتماعية الذي أعد تحت إشراف اليونيسكو بأنها «تعني بممارسات الأعمال الإنسانية التي تسوي أو تتابع الصراع بين الصالح العام ومصالح الجماعات الخاصة [1].

ما تقدم يشير إلى وجود أكثر من فهم لعلم السياسة في ظل غياب الاتفاق على تعريف واحد، وهذا يدفع إلى النظر إلى السياسة ضمن أربع نظرات متفاوتة [2]:

1-النظرة الأولى: تربط علم السياسة بالدولة والحكومة، على اعتباره علم يبحث في علاقة الأفراد بالدولة، أو كل ما يقع ضمن اهتمام الدولة محلياً أو خارجياً.

2- النظرة الثانية: ترى أن علم السياسة يجب ألا يقتصر على الدولة أو الحكومة، بل يجب أن ينصرف إلى المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشكيلات المحلية الأخرى.

3- النظرة الثالث: بنيت على مفهوم ديفيد ايستن الذي اتخذ موقفاً وسطا بين النظرتين الأولى والثانية، وهنا يتم التركيز على الممارسة السياسية للحكومة واستبعاد المؤسسات التي ذكرت في النقطة السابقة، إلا إذا كانت تصب في الصالح العام أو تؤثر أو تتأثر بسير العملية السياسية، أي أن شمول هذه المؤسسات باهتمامات علم السياسة يكون مشروطة بأن تكون فيها صبغة سياسية.

4- النظرة الرابعة: تؤمن بوجود الاختلافات الإنسانية، ويرى مؤيدو هذه النظرة أن السياسة موجودة أينما وجدت الاختلافات الإنسانية، ومن هذه الاختلافات وجود أكثر من عرق أو

1. نظام بركات واخرون، مبادئ علم السياسة، ص16.
2. المصدر نفسه، ص17.

مكون، أو اختلاف المصالح، وغير ذلك من الاختلافات التي تلعب السياسة دوراً أساسياً في تسويتها.

بالإضافة إلى ما تقدم من تعريفات وتصنيفات، فإن هنالك من يعتقد أن السياسة هي فن الممكن الذي يؤدي إلى للظفر للذين يثابرون، ويتحزبون ويعملون من أجل نيل مكاسبها، كما أنها يمكن أن تتحول إلى فن المستحيل في حال حدث العكس.

واستخدمت هذه المقولة على نحو واضح في القرن التاسع عشر وتحديداً في عهد رجل الدولة والسياسي فون بسمارك الذي كان يعتقد أن السياسة فن الممكن، أي الوصول إلى ما يمكن تحقيقه، أو تحقيق أفضل الخيارات المتوفرة، بعد ذلك جرى تداول هذا المفهوم على نطاق واسع من وجهات نظر مختلفة متباينة، وكان الدبلوماسي والاقتصادي كينيث غالبريث يرى أن السياسة هي فن الممكن الذي يؤدي إلى الاختيار بين الكارثة والأوضاع الأقل سوءاً، وعلى الرغم من تعدد الآراء حول فن الممكن، إلا أن أغلب السياسيين يستخدمون هذه العبارة بشكلها الإيجابي لاعتقادهم أنها تشير إلى الذكاء والمناورة والقدرة على العمل داخل النظام السياسي بمختلف توجهاته[3].

كما حاول البعض الإشارة إلى أن السياسة يمكن أن تكون فن المستحيل من منظور فلسفي، ويستشهدون بذلك بأن الشخص حين يعتقد أنه من المستحيل أن يصبح رئيساً لدولته، بسبب قلة خبرته وعدم رغبته بامتهان السياسة أو أن هنالك من أحق وأكفأ منه، ثم يمر الوقت، ويصبح رئيساً فإن المستحيل قد تحقق في هذه الحالة عن طريق السياسة، والنظرة الواقعية لهذا المثال هي أنه في حدود الممكن لكن يوجد من حاول تصويره على أنه مستحيل، وبالنتيجة فإن السياسة هي «فن الممكن الصعب الذي يراه البعض مستحيلاً»[4].

ثالثاً: نظرات على انتخابات المحافظات

إن تحليل نتائج وظروف انتخابات مجالس المحافظات وفقاً لمفهوم علم السياسة يتطلب وضعها ضمن النظرات الأربع التي تحكم العلاقات بين القوى السياسية التي باتت مؤثرة في مشهد ما بعد الانتخابات:

3. https://tinyurl.com/yoou27qx

4. عبد الرحمن الفاضل، افكار بيضاء: شذرات من الحياة، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص36.

1-العلاقة بين السياسة والدولة: أن النظرة الأولى الناتجة عن تحليل تعريفات علم السياسة تربط هذا العلم بالدولة والحكومة، أي تنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة، وهذا ما قد يفرض نفسه بوضوح بعد انتخابات المجالس التي ينظر إليها البعض على أنها نتاج طبيعي لاستحقاق دستوري، بينما يعتقد آخرون أنه حملت كثير من المفاجآت، وفي كلتا الحالتين فإن المجالس ستمثل حلقة الوصل بين الجماهير والسلطة سواء كانت المحلية في المحافظة أو المركزية في بغداد، ويعد وجود مجالس المحافظات ضرورياً في هذه الجزئية كونها تختص بالاهتمام بأدق التفاصيل الخدمية في المحافظة، وهو ما كان غائباً طيلة السنوات الماضية كون عمل مجلس النواب تشريعي رقابي لا علاقة به بالخدمات المحلية، وحتى أن حدث ذلك فإنه يكون على نطاق محدود جداً. بالنتيجة فإن عودة مجالس المحافظات تمثل استعادة لحلقة مهمة عن طريقها يمكن اختبار نجاح التجربة اللامركزية كأحد إشكال ممارسة السلطة في العراق، وهذا يتطلب إجادة الدور السياسي لأن الفائزين هنا سيركزون على الاستحقاقات التي أفرزتها نتائج الانتخابات بالاعتماد على الرأي القائل إن المجالس تمثل حلقة الوصل بين الجماهير والسلطة، وعليه لا بد من الاعتماد على النتائج التي جاءت معبرة عن رغبة الجماهير.

2- السياسة لا تقتصر على الدولة: أي أن فهم السياسة على أنها تتناول المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشكيلات الأخرى يجد المرء نفسه في المؤسسات المحلية أكثر من أي شيء آخر، بضمنها مجالس المحافظات التي ستجد نفسها معنية بشكل مباشر بمختلف جوانب الحياة التي تحمل طابعاً سياسياً، وما يميز وجود عمل المجالس المحلية هو أنها على تماس مباشر مع المواطنين واهتماماتهم طيلة الوقت، بخلاف المجالس التشريعية التي تكون بعيدة عن هذه التفاصيل كون عملها ينصرف إلى الرقابة والتشريع، وفي حال أجادت المجالس التعامل بواقعية مع اهتمامات السكان المحليين، فإن ذلك يمكن أن يرسخ عملها، ويدفع الجماهير للتظاهر من أجل استمرارها، وليس من أجل المطالبة بإلغائها كما حدث في السابق. وهذه النظرة ستحقق قدراً من المرونة في تغليب مصلحة المحافظة على أهمية حصول كل الفائزين على استحقاقات في الحكومات المحلية.

3- الممارسة السياسية: على الرغم من أن مجالس المحافظات وجدت من أجل تطبيق اللامركزية الإدارية، إلا أن ذلك لا يعني غياب التأثير السياسي سواء كان في تشكيلها أو عملها لاحقاً، مما يعني أن المزج بين الوعي السياسي المتقدم والعمل اللامركزي يمكن أن ينتج مجالس محافظات ناجحة وقادرة على الإنجاز. إن الانطلاق من هذا الفهم يمكن أن يسهل عملية تشكيل

المجالس، ويقلص الحوارات حول الاستحقاقات لأن المتحاورين سينظرون إلى ما سيتحقق من مكاسب سياسية وإنجازات محلية أكثر من نظرهم إلى الفهم الذي كرسته التوافقية في العراق الذي اعتمد على أساس أن تكون الاستحقاقات السياسية بقدر المقاعد التي يحصل عليها كل كيان سياسي.

4- تسوية الاختلافات الإنسانية: أما النظرة الرابعة فتركز على أن السياسة تمثل أحد أهم أدوات تسوية الخلافات الإنسانية بين فئات المجتمع التي سبق أن نشبت لأسباب سياسية أو غير ذلك. وفي هذه الحالة فإن الاختبار سيكون واضحاً لاكتشاف أي الأطراف إجادة للسياسة على أنها فن الممكن، وتشكيل المجالس على أساس مصلحة المحافظات سواء كان ذلك عن طريق التطبيق الفعلي للاستحقاقات الانتخابية أو من خلال التسويات السياسية التي يمكن أن تحقق المصالح المحلية التي كون السياسية تعني بممارسات الأعمال الإنسانية التي تسوي أو تتابع الصراع بين الصالح العام ومصالح الجماعات الخاصة بحسب تعريف اليونيسكو لعلم السياسة.

رابعاً: الظفر لمن يتقن فن الممكن

بدأ العد التنازلي لاختيار المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات الجدد بعد إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية للانتخابات يوم 28 ديسمبر/كانون الأول2023 لتظهر بعد ذلك مهارة المزج بين رصيد المقاعد والخبرة السياسية المتراكمة للظفر بأكبر قدر ممكن من المكاسب.

إن النظر إلى النتائج التي أعلنتها المفوضية يكشف عدم دقة الحديث عن وجود تعقيد في المشهد السياسي، بسبب النتائج في بعض المحافظات، مع الإقرار بوجود بعض الصعوبات إلا أنها لا تصل إلى مرحلة التعقيد أو الانسداد نتيجة لوجود تجارب سابقة في مجالس المحافظات أثبتت أن الحوار يجب أن يكون حاضراً عند الحديث عن الاستحقاقات في المحافظات، لأن السياسة بالنتيجة تصب في مصلحة من يتقن فن الممكن الذي يبغي تحقيق أفضل الخيارات المتوفرة.

ويبدو الأمر محسوماً لتحالفات الإطار التنسيقي في بغداد التي حصلت فيها على أكثر من نصف المقاعد مما يمهد الطريق أمامها للحصول على منصب المحافظ أو أي موقع آخر ترغب به، كما حصلت على أغلبية مريحة في محافظات النجف والقادسية وميسان والمثنى وبابل وذي قار، ومن المتوقع أن يكون السيناريو في هذه المحافظات مشابهاً لما سيحدث في بغداد نتيجة لتوفر الأغلبية المطلوبة لاختيار المحافظين.

أما الحاجة لـ «فن الممكن» فإنها ستكون حاضرة في محافظات البصرة وواسط وكربلاء، التي حلت فيها تحالفات الإطار التنسيقي في المرتبة الثانية ومراتب أخرى غبر المرتبة الأولى التي ذهبت إلى قوائم انتخابية يرأسها محافظو هذه المحافظات. ومن المتوقع أن نشهد تكثيفاً للحوارات واللقاءات ووجهات النظر المتبادلة من أجل المضي نحو تشكيل الحكومات المحلية، لأن الأرقام التي أعلنت لا تشجع أي طرف على الذهاب نحو تشكيل الحكومة المحلية منفرداً.

وفي ديالى التي تصدر فيها تحالف «ديالتنا الوطني» بـ 4 مقاعد فإن الأمر قد يكون أسهل من المحافظات الثلاث السابقة لوجود تفاهمات مسبقة، وكذلك عدم تلميح أي طرف بعد ظهور النتائج بأنه ينوي أو لديه القدرة على اختيار المحافظ أو رئيس مجلس المحافظة منفرداً. كما أن المشهد السياسي يبدو واضحاً في محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى التي ستكون كلمة السبق فيها للتحالفات المتصدرة بالتفاهم مع التحالفات الأخرى.

ويبدو أن نتائج الانتخابات في كركوك قد فرضت واقعاً يدفع نحو التفاهم، بسبب عدم حصول أي من الأطراف الثلاث العرب أو الكرد أو التركمان على الأغلبية المريحة التي تمكنه من المضي منفرداً، مما يعني أن التقارب بين عدد مقاعد العرب والكرد سيدعو إلى الحوار مع التركمان للتوصل إلى آلية توافقية لإدارة كركوك.

خاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الأمور ستؤول إلى تسوية الخلافات والتباينات من أجل الوصول إلى استقرار المحافظات. ومن المتوقع أن يكون سيناريو تشكيل الحكومات السابقة حاضراً عند الحديث عن مستقبل المحافظات بعد الانتخابات للحيلولة دون تكرار التعقيد الذي سبق أن عانى منه المشهد السياسي العراقي، الذي لم تتمكن القوى السياسية من مغادرته إلا بعد أن أدخلت السياسة إلى جانب عدد المقاعد عند الحديث عن الاستحقاقات.

وبالتالي فإنه من الصعب الحديث عن تشكيل مجالس المحافظات دون تكون هنالك حوارات سياسية بين الفائزين والمؤثرين، مما يعني أن التعامل مع مرحلة ما بعد الانتخابات على أنها ملف سياسي بالإضافة إلى كونها استحقاق مرتبط بعدد المقاعد سيفرض نفسه من أجل اختصار الطريق على المتحاورين الذي سيتولون مهمة الوصول بالمجالس الجديدة إلى ضفة الاستقرار السياسي.